الأمم المتحدة S/2010/471

مجلس الأمن

Distr.: General
17 September 2010
Arabic
Original: English

التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩) الذي طلب فيه المجلس مني أن أقدم كل ستة أشهر تقريرا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٠.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٢ – حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة تطورات هامة يمكن أن يكون لها أثر كبير على الجهود التي سيبذلها المكتب المتكامل مستقبلا لتوطيد دعائم السلام والأمن والازدهار. فأولا، يبدو أن البلد قد دخل بالفعل في أجواء تسبق الانتخابات حيث أصبحت الحكومة والأحزاب السياسية الرئيسية توجه إجراءاتها بصورة متزايدة نحو انتخابات عام ٢٠١٢. وثانيا، عجلت الحكومة من مبادراتها لإبرام عدد من الاتفاقات الهامة في مجال التعدين، وهي اتفاقات يمكن أن تصبح سيراليون من خلالها مُصدِّرا رئيسيا للموارد المعدنية. وثالثا، يمكن أن تضيف الانتخابات الرئاسية في غينيا المجاورة نظاما ديمقراطيا جديدا في حوض نهر مانو بتنصيب أول حكومة منتخبة ديمقراطيا في ذلك البلد. ومع أن هذه التطورات تعود على سيراليون بمنافع كبيرة، فإنها قد تستجلب أيضا مخاطر متأصلة كبيرة تسبب تحديات جديدة ومعقدة يتعين على الحكومة والأحزاب السياسية والأطراف السياسية الأخرى صاحبة المصلحة في سيراليون أن تتحسب لها وتعالجها في القريب العاجل.

200910 200910 10-53089 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

زيارة سيراليون

٣ - بناء على دعوة من الرئيس إرنست باي كوروما، قمت بزيارة إلى سيراليون في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه. اغتنمت خلالها الفرصة لكي أعطي إشارة البدء، بالاشتراك مع الرئيس، لهيئة الإذاعة السيراليونية، بوصفها إذاعة وطنية مستقلة.

٤ - وقد تركزت المناقشات التي جرت في الاجتماعات التي عقدت مع الرئيس كوروما ومجلس وزرائه، على الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ برنامجها الخاص بالتغيير وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد لي الرئيس أن الأهداف الإنمائية للألفية تحتل مكانا بارزا في الاستراتيجية العامة للحكومة، التي ينصب الاهتمام فيها بصورة خاصة على الهياكل الأساسية والتعليم والصحة.

٥ - وقد التقيت أيضا بأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي المجتمع المدني وزعماء الأحزاب السياسية الرئيسية وزرت المحكمة الخاصة لسيراليون. وأعرب مختلف الأطراف أصحاب المصلحة عن تقديرهم لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم ومساعدة، وبخاصة في تنفيذ برنامج الحكومة للتغيير. وحثت جميع الأحزاب السياسية الأمم المتحدة على أن تواصل القيام بدورها في توطيد دعائم السلام في سيراليون. وخلال اجتماعي مع فريق الأمم المتحدة القطري، سرني أن أرى أن أسرة الأمم المتحدة تطبق النهج المتكامل بصورة فعالة تحت قيادة ممثلي التنفيذي.

٦ - ومع أن من الواضح أن البلد قد حقق تقدما مهما في سبيل توطيد دعائم السلام وفي المضي قدما بخطة إنمائية شاملة، فقد بدا واضحا من مناقشاتي مع الأطراف صاحبة المصلحة أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة. ومن هذه التحديات الرئيسية التي تتطلب اهتماما خاصا، ولا سيما مع اقتراب البلد من انتخابات عام ٢٠١٢ الفارقة، التصدي لبطالة الشباب، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الضعيفة، ومكافحة الفساد، وتعزيز التماسك الوطني والوحدة الوطنية.

تنفيذ البيان المشترك

٧ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ البيان المشترك الموقع في ٢ نيسان/أبريل. وقد قدم فريق الاستعراض المستقل المنشأ عملا بالبيان المشترك الموقع بين الحزب الحاكم الرئيسي، حزب المؤتمر الشعبي العام، والحزب الشعبي لسيراليون المعارض، للتحقيق في أسباب العنف السياسي الذي اندلع في آذار/مارس ٢٠٠٩، تقريره إلى الرئيس كوروما في

٢٩ تموز/يوليه. وتقوم الحكومة حاليا باستعراض تقرير الفريق ومن المتوقع أن تصدر ورقة بيضاء في الوقت المناسب. وقد أنجز الفريق عمله بتمويل من صندوق بناء السلام.

٨ - ولا يزال التنفيذ مستمرا في أحكام أخرى من البيان المشترك، منها تعزيز المؤسسات الديمقراطية للبلد. وكجزء من تدابير بناء الثقة التي يجري تنفيذها بتمويل من صندوق بناء السلام، تم الانتهاء من أعمال التصليح في مقر الحزب الشعبي لسيراليون، الذي أصابه التلف أثناء الاضطرابات السياسية التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٩ - وتحقيقا لمقاصد البيان المشترك وبتمويل من صندوق بناء السلام أيضا، أعيد تنشيط رابطة شباب جميع الأحزاب السياسية، التي تضم أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية الرئيسية الأربعة، وهي الحزب الشعبي لسيراليون، والمؤتمر الشعبي العام، وحركة الشعوب من أجل التغير الديمقراطي، والتحالف الديمقراطي الوطني. وقد ساعدت الرابطة على تشجيع التسامح السياسي في عدة انتخابات جزئية ويتوقع أن تقوم بدور مماثل في انتخابات عام ٢٠١٢.

١٠ - وقد اختُتمت الجهود التي بذلت لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في سيراليون بقيام أجنحة المرأة في حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون وحركة الشعوب من أجل التغيير الديمقراطي بعقد اجتماعات لوضع سياسات وخطط عمل تعالج القضايا الجنسانية. واعتمد الحزب الشعبي لسيراليون بالفعل سياسة من هذا القبيل، بينما يقوم الحزبان الآخران بوضع سياستيهما في صيغتها النهائية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وبمساعدة من صندوق بناء السلام. وتوفر هذه الاجتماعات محفلا لإجراء مناقشات بشأن بلوغ حصة مشاركة المرأة في المناصب الانتخابية وتقلدها مواقع قيادية في الأحزاب السياسية والمناصب الحكومية العليا نسبة ٣٠ في المائة.

١١ - ورغم التقدم الذي تحقق في تنفيذ البيان المشترك، لا تزال العلاقة بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون يشوبها التوتر وتتسم بحالة عميقة الجذور من انعدام الثقة. وقد قام ممثلي التنفيذي، في مناسبات عديدة، بتنظيم اجتماعات مشتركة مع الأحزاب الرئيسية سعيا منه إلى تحسين العلاقة فيما بينها. ومن المقرر عقد حوار هام بين الأحزاب قبل نهاية السنة.

١٢ - وقام المكتب المتكامل، كجزء من استراتيجيته الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، بترتيب اجتماع رفيع المستوى في ٣٠ تموز/يوليه بين شرطة سيراليون والحزب الشعبي لسيراليون. وجرت مناقشة قضايا شتى، من بينها تجنيد أفراد الشرطة؛ وحماية

مقار الأحزاب ومقاضاة مرتكبي العنف السياسي. ووافق كلا الجانبين على وضع الصعوبات السابقة وراء ظهورهما ومواصلة الحوار. وفضلا عن ذلك، وعلى النحو المتوخى في البيان المشترك، تم إحراز تقدم في سبيل إنشاء لجنة مستقلة معنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، وهي اللجنة التي ستعزز ثقة الجمهور في الشرطة وتضمن خضوعها للمساءلة.

التحقيق المقترح في عمليات الإعدام التي جرت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٣ - أعلنت الحكومة، في ٢٨ أيار/مايو، خططا لإجراء تحقيق في إعدام مفتش عام سابق للشرطة و ٢٧ آخرين في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقد تمت عمليات الإعدام أثناء حكم المجلس الوطني الحاكم المؤقت، وهو نظام عسكري أطاح بحكومة حزب المؤتمر الشعبي العام في نيسان/أبريل ١٩٩٢.

١٤ - وقد جرى الإعراب عن القلق من أن هذا التحقيق، قد يشمل، في حالة إجرائه، بعض الأعضاء المرموقين في الحزب الشعبي لسيراليون وهو الحزب الرئيسي المعارض، ممن تقلدوا مناصب رئيسية في حكومة المجلس الوطني الحاكم المؤقت. وتشدد الحكومة بقوة على أن التحقيق سيجري للوقوف على حقيقة عمليات الإعدام والوصول مع الأسر التي تأثرت بها إلى خاتمة لتلك المسألة. ومع ذلك، فقد اعترض الحزب الشعبي لسيراليون على خطة الحكومة، مشيرا إلى أمور منها أن الخطة تشكل خرقا للعفو العام الممنوح بموجب اتفاق لومي للسلام لعام ١٩٩٩. كما أعربت بعض منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن القلق من أن التحقيق المعتزم يمكن أن يؤدي إلى مطالب بتحقيقات في عمليات إعدام مماثلة نفذتها حكومات سابقة. وفضلا عن ذلك، تَسبب التحقيق المعتزم في شن هجمات قوية مدفوعة بدوافع عرقية وهجمات قوية ملهبة للمشاعر في وسائل الإعلام المحلية ضد المعارضة والحكومة على حد سواء.

١٥ - وعقب مشاورات مع شركاء دوليين وأطراف معنية أخرى، أبلغ ممثلي التنفيذي الحكومة قلقهم من أن التحقيق المعتزم قد يعرقل الجهود الرامية إلى الحفاظ على قوة الدفع الموجودة حاليا في سبيل تحقيق المصالحة السياسية والتماسك الوطني. ومنذ ذلك الحين، لم تفصح الحكومة عما إذا كانت تعتزم المضي في التحقيق أم لا.

التطورات الأخرى

١٦ - احتفلت سيراليون في ٢٧ نيسان/أبريل بالعيد التاسع والأربعين لاستقلالها. وذكر الرئيس كوروما في خطابه أن عرى الوحدة أقوى من القضايا التي تثير الفرقة في البلد، أيا كان الانتماء السياسي أو المعتقد الديني لمواطنيها.

١٧ - وفي ٣ حزيران/يونيه، زار الرئيس كوروما مقر المكتب المتكامل وحضر اجتماعا لفريق الأمم المتحدة القطري. وأعرب الرئيس أثناء الاجتماع عن تقديره للتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة لتحقيق التنمية والاستقرار في سيراليون. وأكد التزامه بضمان إحداث تغيير في المواقف، وخاصة في الخدمة المدنية للبلد.

١٨ - وقد نجحت اللجنة الانتخابية الوطنية في إجراء انتخابات جزئية خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ لملء شواغر في المقاعد البرلمانية ومقاعد المجالس المحلية. ومع أن هذه الانتخابات قد جرى معظمها في أجواء سلمية، فقد جرت انتخابات برلمانية جزئية في مقاطعة بوجيهون في جو اتسم بالتوتر وترددت فيه ادعاءات بأن كلا من الحزب الشعبي لسيراليون وحزب المؤتمر الشعبي العام قد لجأ إلى استعمال مقاتلين سابقين لتخويف الناخبين. كما أن نتائج الانتخابات الجزئية قد عززت، فيما يبدو، الانطباع بوجود انقسام إقليمي يزداد عمقا في سيراليون، حيث يحظى حزب المؤتمر الشعبي العام بدعم سياسي قوي في الشمال والغرب بينما يحظى الحزب الشعبي لسيراليون بدعم سياسي قوي في الجنوب والشرق. وتشير النتائج أيضا إلى ما يبدو أنه انحسار في شعبية حركة الشعوب من أجل التغير الديمقراطي، التي لم تفز بأية انتخابات منذ عام ٢٠٠٨.

التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢

١٩ - طلب وزير المالية والتنمية الاقتصادية في رسالة وجهها إلى ممثلي التنفيذي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مساعدة تقنية ومالية من الأمم المتحدة في إجراء انتخابات سنة ٢٠١٢، التي ستشمل انتخابات رئاسية وانتخابات برلمانية وانتخابات للمجالس المحلية.

٢٠ - واستجابة لطلب الحكومة، زارت سيراليون في شباط/فبراير بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية. وعقب إجراء مشاورات مع ممثلي اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية ووزراء أساسيين والشرطة والمجتمع المدني وأطراف مهتمة أخرى، أوصت البعثة بتقديم مساعدة تقنية ومالية إلى الحكومة في إجراء انتخابات عام ٢٠١٢. كما ذكرت أن احتمال وقوع أعمال عنف أثناء الانتخابات هو احتمال كبير وأنه سيلزم اتخاذ عدة تدابير للتخفيف من حدة الوضع. وعليه، فقد قام المكتب المتكامل بعملية للاستدلال على مواطن النزاع والخطر، جرى خلالها عدد من الإجراءات للتخفيف من حدة هذه المخاطر.

٢١ - وعقب تقديم البعثة تقريرها، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع أطراف معنية محلية وجهات مانحة، مسودة وثيقة مشاريع تحدد ملامح الدعم المقدم إلى

اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية والشرطة والجهاز القضائي. وقد بدأت المناقشات مع شركاء دوليين بشأن المساعدة المطلوبة لإجراء انتخابات عام ٢٠١٢.

باء – التطورات الأمنية

٢٢ – ظلت حالة الأمن هادئة بوجه عام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عينت الحكومة في آب/أغسطس مفتشا عاما جديدا للشرطة ورئيسا جديدا للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

٢٣ – واستمرت الحكومة في نشر جنود من القوات المسلحة لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور. وعلى الصعيد الوطني واصلت القوات المسلحة مساعدة الشرطة في التصدي لجرائم العنف من خلال طلب الرئيس كوروما إعمال قانون تقديم المساعدة العسكرية للسلطة المدنية.

٢٤ – وفي الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، نفذت أجهزة قطاع الأمن في سيراليون، ومن بينها القوات المسلحة والشرطة، تدريبا مشتركا مع حرس سواحل الولايات المتحدة جرى خلاله التركيز على تحديد ومنع السفن والمراكب الأخرى التي تزاول أنشطة غير مشروعة في المياه الساحلية لسيراليون.

٢٥ – وقد ظل النزاع على حدود منطقة ينغا بين سيراليون وغينيا قائما دون حل. وفي ٢٦ آذار/مارس، وجهت القوات المسلحة رسالة احتجاج إلى رئيس الأركان الغيني على قيام جنود غينيين بالتوغل في الأراضي السيراليونية. ومع ذلك، ظلت تربط بين البلدين علاقات ودية كما استمرت الزيارات الرفيعة المستوى بين كبار المسؤولين الحكوميين فيهما.

جيم – التطورات الاجتماعية – الاقتصادية

٢٦ – ظلت الحالة الاقتصادية في سيراليون تتسم بصعوبات كبيرة، تعود أساسا إلى التراجع الاقتصادي العالمي. على أن إيرادات الحكومة، التي لا تزال قليلة جدا، قد بدأت تزداد بسبب فرض ضريبة على السلع والخدمات اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كما طرأت زيادة طفيفة على الإيرادات غير الضريبية المتأتية من التعدين ومصائد الأسماك والاتصالات. ولكن عجز الميزانية زاد في عام ٢٠١٠، وهو ما يعزى بصورة رئيسية إلى زيادة الإنفاق على تطوير الهياكل الأساسية. كما شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج استثماري كبير في الطرق الفرعية لتحسين وصول الإنتاج الزراعي الريفي إلى الأسواق.

٢٧ - وفي ٢٥ آذار/مارس، أعطى الرئيس كوروما إشارة البدء لإصدار أول تقرير عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في سيراليون. وتكمن الرؤية وراء ذلك في ضمان أن تكون الثروة المتحققة من الموارد الطبيعية بمثابة محرك للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وذكر الرئيس كوروما أيضا أن هناك حاجة إلى المحاسبة الشفافة للإيرادات المتأتية من الصناعة الاستخراجية. وذكر الحزب الشعبي لسيراليون أنه ينبغي توخي مزيد من الشفافية في عقود النفط المبرمة في قطاع النفط الوليد بالبلد.

٢٨ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، وقعت الحكومة على امتيازات كبرى في مجال التعدين مع شركتي London Mining و African Minerals Limited وصدق عليها البرلمان. والقصد من هذه الامتيازات هو استغلال رواسب ركاز الحديد في شمال سيراليون، التي يعتقد أنها من أكبرها في العالم. ويقدر أن يشمل العقد المبرم مع شركة African Minerals Limited رواسب ركاز حديد تبلغ ١٠,٥ بليون طن. وقد انتقد هذه العقود عدد من المراقبين، منهم منظمات من المجتمع المدني، ذاهبين إلى أنها تنتهك قوانين التعدين والضرائب في البلد وتمنح امتيازات مفرطة لشركات التعدين المعنية.

٢٩ - ورفضت الحكومة هذه الادعاءات وأكدت أن العقود ستولد إيرادات كبيرة تحفز التنمية الاقتصادية في البلد وتوفر فرص عمل لكثير من السيراليونيين. واكتشاف واستغلال هذه الموارد المعدنية الهائلة يمكن، إذا ما أُحسنت إدارتهما، أن يوفرا بالفعل فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها، وخاصة للأجيال الشابة، وأن يحدا من الحاجة إلى المساعدة التي يقدمها المانحون الدوليون.

٣٠ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعطى الرئيس كوروما إشارة البدء لبرنامج للرعاية الصحية المجانية للمرضعات والحوامل والأطفال دون سن الخامسة للتصدي لمعدلات وفيات الرضع من الفقراء ووفيات الأمهات الفقيرات أثناء النفاس. وتلقى البرنامج دعما من إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهيئة المعونة الأيرلندية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومنها مثلا منظمة الصحة العالمية التي وفرت مصارف دم ومعدات للتقليل إلى أقصى حد من نقل الدم غير الآمن ونفذت برامج لبناء قدرات العاملين في القطاع الصحي.

ثالثا - النهوض ببناء السلام

٣١ - في آذار/مارس ٢٠١٠، زار وفد من لجنة بناء السلام سيراليون وأشاد بالتقدم الذي أحرزه البلد منذ نهاية الحرب الأهلية. واعتبر الوفد تجربة سيراليون مثالا ناجحا لبناء السلام

المتعدد الأطراف. كما ذكر أن سيراليون لا تزال أمامها عدة تحديات كبيرة قبل أن تحقق بالكامل تطلعاتها الطويلة الأجل في التنمية المستدامة. وأشارت اللجنة إلى أن استمرار الدعم الدولي لا يزال أمرا حيويا للتغلب على هذه العقبات النهائية، ولا سيما في سياق التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢.

٣٢ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تُوائم تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام أنشطتها مع برنامج الحكومة للتغيير مع التركيز على: الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛ ومكافحة الاتجار بالمخدرات؛ والتصدي لبطالة الشباب. ومن ثم، فقد قدم إلى لجنة بناء السلام في دورتها المعقودة في أيلول/سبتمبر تقرير مرحلي مشترك عن تنفيذ برنامج الحكومة للتغيير أعدته الحكومة بالتعاون الكامل مع شركائها الدوليين والمجتمع المدني. وتم إعداد التقرير عقب مشاورات موسعة فيما بين مختلف الأطراف صاحبة المصلحة، ومنها الحكومات والجهات المانحة والأمم المتحدة والمجتمع المدني، واستنادا إلى إسهامات من هؤلاء الأطراف.

٣٣ - ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن سيراليون تحرز تقدما مطردا في تنفيذ برنامج التغيير، لا تزال هناك ثغرات وتحديات جسيمة، تعود في المقام الأول إلى نقص التمويل. كما يشير إلى ضرورة التصدي لمشكلة قصور القدرات والافتقار إلى التنسيق فيما بين مختلف الأطراف صاحبة المصلحة، الذي يتسم بأهمية حيوية لضمان نجاح الاستراتيجية الإنمائية للحكومة.

٣٤ - وقد خُصص لرؤية أسرة الأمم المتحدة المشتركة لسيراليون ١٠ ملايين دولار تقريبا من صندوق ”توحيد الأداء“. وجرى بالتنسيق مع الحكومة توجيه المخصصات بنجاح إلى ستة من برامج الرؤية المشتركة عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد المانحين لسيراليون.

٣٥ - ومما يؤسف له أن هذا الصندوق الاستئماني لم يستقطب مستوى الدعم المنشود ولهذا أصبح صندوق ”توحيد الأداء أساسيا لتنفيذ الرؤية المشتركة“. ولا يزال فريق الأمم المتحدة القطري يتابع استكشاف خيارات لتعبئة الموارد عن طريق الصندوق الاستئماني غير أن تبرعات المانحين لا تزال صعبة المنال. وإلى جانب المبلغ المخصص من صندوق ”توحيد الأداء“، لم تتبرع للصندوق الاستئماني حتى الآن إلا حكومة كندا.

رابعا – دعم المؤسسات الديمقراطية

ألف – هيئة الإذاعة السيراليونية

٣٦ – مع إعطاء إشارة البدء لهيئة الإذاعة السيراليونية في ١٥ حزيران/يونيه بوصفها إذاعة وطنية مستقلة، نقلت إلى الهيئة معدات من إذاعة الأمم المتحدة، تشمل ثمانية مواقع للإرسال اللاسلكي وثلاثة استديوهات إذاعية. كما قدمت الحكومة قدرا كبيرا من المعدات للهيئة الجديدة. وقد اكتمل الآن ضم موظفين من إذاعة الأمم المتحدة إلى الهيكل التنظيمي لهيئة الإذاعة السيراليونية الجديدة. وتُستخدم حاليا منحة قدرها ٠٠٠ ٨٠٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام ومنحة أخرى قدرها ٠٠٠ ٨٠٠ دولار من الصندوق الاستئماني لتغطية التكاليف الفنية والتشغيلية للهيئة.

٣٧ – ولا يزال المكتب المتكامل لبناء السلام في سيراليون يعمل على نحو وثيق جدا مع هيئة الإذاعة السيراليونية لضمان تأسيسها على أسس متينة، بما سيمكنها من القيام بدورها بوصفها إذاعة عامة مستقلة محترفة وذات مصداقية وقادرة على تغطية نفقاتها بذاتها.

باء – اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام

٣٨ – تقوم اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام حاليا، بدعم من المكتب المتكامل، بإعادة تنشيط رابطة المحررين بوصفها محفلا لتعزيز القدرة التحريرية وتحسين الكفاءة المهنية. وأصدرت اللجنة، في سياق قيامها بمسؤولياتها عن رصد وسائل الإعلام، بيانا في ٩ تموز/يوليه أدانت فيه المقالات الملهبة للمشاعر، التي قد تحرض على الكراهية والعنف العرقيين، في بعض الصحف المحلية. وشددت اللجنة على ضرورة التزام محرري الصحف بمدونة قواعد السلوك التي وضعتها. وتشمل المقترحات المتعلقة بتمويل الانتخابات المقدمة حاليا إلى المانحين الدوليين تقديم دعم فني ومالي إلى اللجنة.

جيم – الأخذ باللامركزية

٣٩ – لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ عملية الأخذ باللامركزية ونقل السلطات يعتريه البطء. فبعد مضي ست سنوات تقريبا على بدء نفاذ الإصلاحات الرامية إلى الأخذ باللامركزية، لم تفوَّض إلى المجالس المحلية إلا ٤٦ مهمة من المهام الـ ٨٠ التي كانت تؤديها الحكومة المركزية سابقا. كما لا يزال يلزم القيام بالكثير في مجالات بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية والدعم اللوجستي للمجالس. وفي الوقت ذاته، تم إنشاء نظام لتحويل الأموال الحكومية من الميزانية العامة إلى الميزانيات المحلية وطرأت زيادة مطردة على المنح المحولة إلى المجالس المحلية.

٤٠ - وفي حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة أن نظام مسؤولي المقاطعات سيعاد تطبيقه في ١٢ مقاطعة من مقاطعات البلد. وسيضمن هؤلاء المسؤولون حسن إدارة وتوجيه رئاسة المقاطعات وتنسيق الأنشطة الحكومية على مستوى المقاطعات. ولم يوفد مسؤولو مقاطعات إلى المجالس المحلية التي يديرها حاليا الحزب الشعبي لسيراليون.

دال - البرلمان

٤١ - واصل البرلمان القيام بمهامه الإشرافية الدستورية وأوفد بعثات ميدانية لمعاينة المشاريع التي تنفذها الأجهزة التنفيذية للحكومة. وشارك البرلمانيون في مبادرة الحكومة المفتوحة، وهي مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتيح الفرصة لجماهير الناخبين للتفاعل مع أعضاء البرلمان ونقل هواجسهم إليهم. كما أقر البرلمان تشريعات في عدد من المجالات، منها تنظيم الأسلحة الصغيرة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٤٢ - وفي آب/أغسطس، أنشأ البرلمان وشركاء البلد في التنمية مكتبا لتنسيق المساعدة البرلمانية لكي يتولى تنسيق أنشطة بناء القدرات. وتم التوصل إلى اتفاق مؤقت مع الحكومة على تمويل موظفين معنيين بتقديم الخدمات البرلمانية الأساسية في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١١ كخطوة أولى في سبيل إنشاء المصالح الإدارية الثماني التي دعا إليها قانون الخدمات البرلمانية لعام ٢٠٠٧.

هاء - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٤٣ - اضطلعت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بدور مهم في رصد تنفيذ البيان المشترك الموقع في ٢ نيسان/أبريل. وجرى بتمويل من إدارة التنمية الدولية، وبدعم قوي من الحكومة، إعادة تشكيل اللجنة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مما مكّنها من استقدام موظفيها بنفسها لأول مرة.

٤٤ - وبدأ تنفيذ برامج لبناء قدرات اللجنة المعاد تشكيلها كما بدأ استعراض خطتها الاستراتيجية. إلا أن الحكومة لم تعين رئيسا للجنة حتى الآن، علما بأن تعيينه مطلوب بشدة لأنه سيمكنها من الوفاء الكامل بمسؤولياتها عن رصد سلوك الأحزاب السياسية والقيام بمهام الوساطة.

واو - اللجنة الانتخابية الوطنية

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاد الرئيس كوروما أيضا تعيين الدكتورة كريستيانا ثورب رئيسة للجنة الانتخابية الوطنية. واعترض الحزب الشعبي لسيراليون على إعادة تعيينها

على أساس أنه لم يُستشر على نحو كاف. وذكر الحزب أنه بموجب الإجراءات البرلمانية لا يمكن الموافقة على إعادة تعيين الدكتورة ثورب لأنها شاركت في عملية تقاضي بشأن إبطال أصوات خلال انتخابات عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، تم التصديق على تعيينها من قبل البرلمان. وفي ضوء هذه التحديات، وآثارها المحتملة على أعمال اللجنة، وكذلك على التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢، استحث المكتب المتكامل حزب المعارضة واللجنة على بذل جهود لإيجاد حل مقبول للطرفين والاتفاق على سبيل للمضي قدما.

٤٦ - وفي أيار/مايو، وضعت اللجنة الصيغة النهائية لخطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، التي تغطي عددا من الأنشطة، بما في ذلك التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢ وتعزيز الهياكل الأساسية للجنة، وتحسين مشاركة الأطراف المهتمة بالانتخابات وتحسين التنسيق معها. وفيما يتعلق بإصلاحات القانون الانتخابي، نظمت اللجنة، بالتعاون مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل في ١٥ حزيران/يونيه، حيث تمت مناقشة قضايا من قبيل شروط الأهلية للمرشحين؛ وسقوط الحق في المقاعد البرلمانية؛ وتسجيل الناخبين؛ وإجراءات التصويت؛ والتصديق على نتائج الانتخابات. وستقدم توصيات حلقة العمل إلى النائب العام ووزير العدل ولجنة إصلاح القوانين لمواصلة النظر فيها.

خامسا - حقوق الإنسان

ألف - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٤٧ - قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون تقريرها السنوي الثالث إلى الرئيس كوروما في ٣ آب/أغسطس. وتضّمن التقرير توصيات بشأن إقامة العدل، وحقوق الطفل والمرأة، والتعدين، وحرية الصحافة. وواصلت اللجنة أداء دور رائد في حماية حقوق المرأة وعملية مراجعة الدستور وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ومع ذلك، ظلت اللجنة تواجه تحديات وفجوة تمويلية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص، تتطلب القيود اللوجستية على مكاتبها الإقليمية اهتماما عاجلا.

٤٨ - كما استمر المكتب المتكامل في تقديم دعم في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة والمشورة التقنية إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. وجرى بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تدريب وزارات حكومية على اتباع نهج قائم على الحقوق في تنفيذ برنامج التغيير واستراتيجية الرؤية المشتركة للأمم المتحدة.

٤٩ - وقدم المكتب الدعم إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي في وضع الصيغة النهائية للوثيقة الأساسية الموحدة التي اعتمدتها الحكومة خلال الفترة قيد الاستعراض. وستمكن هذه الوثيقة الحكومة من الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

٥٠ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تموز/يوليه، قام فريق من مفوضية حقوق الإنسان بزيارة فريتاون. وكان الغرض من الزيارة هو استعراض الشروط التي وضعها المكتب في أعماله المتعلقة بحقوق الإنسان، وتعزيز التنسيق مع مراعاة الطبيعة المتكاملة لوجود الأمم المتحدة وولايتها في سيراليون.

باء - تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة

٥١ - عقب اختتام مشروع التعويضات لضحايا النزاع الذي تم تنفيذه بمساعدة مالية من صندوق بناء السلام، أطلقت اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي مشروع تدريب على المهارات لضحايا الحرب من الإناث، الذي حصل على تمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وسيوفر المشروع التدريب على المهارات لـ ٦٥٠ من ضحايا العنف الجنسي الذي جرى خلال الحرب كما سيوفر منحا صغيرة من أجل الأنشطة المدرة للرزق.

٥٢ - ومع ذلك، لا تزال أوجه النقص في التمويل تؤثر على تنفيذ برنامج التعويضات. ولم يجمع الصندوق الاستئماني للضحايا الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ سوى ٠٠٠ ٢٥ دولار حتى الآن، وهو مبلغ يجري استخدامه حاليا لتوفير الدعم في حالات الطوارئ الطبية للضحايا. وقد تمت صياغة وثيقة مشروع للحصول على تخصيص ثان من صندوق بناء السلام.

سادسا - القضايا الجنسانية

٥٣ - أطلق الرئيس كوروما في ٨ حزيران/يونيه خطة العمل الوطنية الخمسية في سيراليون بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتتألف الخطة من خمس ركائز هي: المشاركة والمنع والمقاضاة والحماية والتعزيز.

٥٤ - وفي الملاحظات التي أدلى بها الرئيس كوروما في ٢٧ أيار/مايو في سياق الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، أعرب الرئيس عن التزامه بحصة ٣٠ في المائة المخصصة للنساء المتقلدات مناصب انتخابية ومناصب أخرى في مؤسسات الحكم. كما اعتذر للمرأة عن المعاناة التي لحقت بها خلال النزاع على نحو ما أوصت به لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٥٥ - ولا يزال هناك عدد من التحديات في مجال تعزيز الحقوق الجنسانية وحمايتها في سيراليون، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وتتفاقم هذه التحديات بسبب نقص القدرات في مؤسسات الدولة وارتفاع مستويات الأمية وبخاصة في المجتمعات الريفية، وبعض الممارسات الثقافية.

سابعا - المحكمة الخاصة لسيراليون

ألف - محاكمة تشارلز تايلور

٥٦ - استمرت محاكمة الرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور في المحكمة الخاصة لسيراليون في لاهاي. وأدلى ١٨ شاهدا بشهاداتهم حتى الآن بالنيابة عن السيد تايلور منذ أن بدأ دفاعه في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية حكماً بشأن الجوانب الموضوعية للقضية في حزيران/يونيه ٢٠١١. وسيصدر حكم بالعقوبة، إن وجدت، بعد فترة تتراوح بين ٦ و ٨ أسابيع تقريبا، تليه إجراءات الاستئناف. وقد بدأت المحكمة الخاصة، في وقت واحد مع المحاكمة، خفض موظفيها مع بلوغ العمل القضائي معالم الإنجاز المحددة.

باء - المحكمة الخاصة للمهام المتبقية

٥٧ - توصلت الحكومة واللجنة الإدارية للمحكمة الخاصة إلى اتفاق بشأن إنشاء محكمة خاصة للمهام المتبقية، سيكون مقرها في هولندا، وسوف تبدأ العمل عند إغلاق المحكمة الخاصة. ومن المتوقع أن يصادق البرلمان في سيراليون على الاتفاق في القريب العاجل.

٥٨ - وسيتم تكليف المحكمة الخاصة للمهام المتبقية بمحاكمة المتهم الوحيد المتبقي الذي لا يزال طليقا، جوني بول كوروما، ما لم تحول القضية إلى هيئة قضائية وطنية بموجب المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وسوف تحافظ المحكمة الجديدة على محفوظات المحكمة الخاصة؛ وتوفر الحماية للشهود والضحايا؛ وترد على طلبات الحصول على الأدلة ومطالبات التعويض من قبل السلطات القضائية الوطنية؛ وتشرف على تنفيذ الأحكام، وتستعرض أحكام الإدانة والبراءة.

ثامنا - التعاون الإقليمي

٥٩ - استمرت الجهود المبذولة في إطار التعاون الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٧ آب/أغسطس، أطلع الرئيس المؤقت لغينيا الجنرال سيكوبا كوناتي، في مؤتمر قمة رؤساء دول اتحاد نهر مانو الذي عقد في كوناكري، الأعضاء على التطورات المحيطة بانتخابات بلده وانتخابات الإعادة المقرر إجراؤها في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٦٠ - كما عقد الرؤساء الزائرون اجتماعات مشتركة مع عدد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك سفراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس وزراء غينيا ومرشحيّ الرئاسة لانتخابات الإعادة، الذين حثوهم على مواصلة العمل من أجل الحفاظ على القانون والنظام طيلة العملية الانتقالية.

٦١ - وصوت ما يقدر بـ ٩٧١ ١٢ مواطنا غينيا في سيراليون في انتخابات ٢٧ حزيران/يونيه، التي جرت بطريقة سلمية ومنظمة. وقدمت اللجنة الانتخابية الوطنية والشرطة والمكتب المتكامل الدعم التقني واللوجستي للانتخابات.

٦٢ - وفي ١٤ تموز/يوليه، سلم الرئيس كوروما ما يزيد على ١٨ فدانا من الأرض حول مطار لونغي الدولي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء مستودع لوجستي ومرفق للمرور العابر لاستخدامهما في عمليات الجماعة الاقتصادية لدعم السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، شاركت القوات المسلحة السيراليونية في تدريبات متعددة الجنسيات نظمتها الجماعة الاقتصادية في إطار ترتيبات قوتها الاحتياطية.

٦٣ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، استقبل الرئيس كوروما وفد الجماعة الاقتصادية بقيادة نائب رئيس اللجنة الذي تعهد بتقديم الدعم لتنفيذ برنامج الرئيس للتغيير، بما في ذلك مليونا دولار لتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية.

تاسعا - المخاطر الرئيسية

ألف - الفساد

٦٤ - تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير محاكمة وزير مصائد الأسماك والموارد البحرية السابق بتهمة فساد مزعوم. وفي ٢٢ تموز/يوليه، قام الرئيس كوروما بتعيين جوزيف كامارا، نائب المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون، مفوضا جديدا للجنة مكافحة الفساد. ويخضع تعيين السيد كامارا لموافقة البرلمان.

٦٥ - وفي ٦ تموز/يوليه، قدم مورلاي بويا - كامارا، مفوض الشرطة بالنيابة، إلى الرئيس كوروما، التقرير السنوي للجنة لعام ٢٠٠٩، الذي سلط الضوء على الإنجازات التي حققتها اللجنة، بما في ذلك استعادة ٢,٨ بليون ليون؛ وإصدار أحد عشر قرار إدانة؛ وبناء مكاتب إقليمية في بو وماكيني؛ وإقامة شراكة مع المجتمع المدني لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

٦٦ - ومنذ صدور قانون مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٨، ازداد عدد الحالات التي حققت فيها اللجنة من ٨٦ حالة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٢ حالة عام ٢٠٠٩ و ١١٧ حالة في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، تمت المقاضاة في خمس حالات في عام ٢٠٠٨، وتسع حالات في عام ٢٠٠٩، وأربع حالات في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٠.

باء - المخدرات غير المشروعة

٦٧ - أعيد تشكيل فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون، خلال الفترة قيد الاستعراض، بوصفها وحدة الجريمة عبر الوطنية. ويتماشى إنشاء الوحدة مع مبادرة الساحل الغربي لأفريقيا، التي تستهدف تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لمعالجة المشكلة المتنامية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وسيتم إنشاء وحدات مماثلة في ليبريا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو، وستقوم بتنسيق أنشطتها بشكل وثيق في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا.

٦٨ - وفي ١٢ آب/أغسطس، دمرت الوحدة كوكايين بما قيمته مليون دولار فضلا عن ٦٠٠ كيلوغرام من الماريجوانا. وهناك العديد من الجهات المانحة التي توفر التمويل والدعم لبرامج بناء القدرات من أجل الوحدة، مثل ألمانيا وإيطاليا والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٦٩ - وصادرت الشرطة كميات كبيرة من الماريجوانا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال وجود مزارع ماريجوانا كبيرة في بعض المقاطعات يشكل تحديات خطيرة لسلطات إنفاذ القانون، ويؤكد على الأبعاد الإقليمية لهذه المشكلة. كما يقوض الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع المبادرات المحلية لتحقيق الأمن الغذائي. وقد وافقت حكومة أيرلندا على توفير التمويل للقضاء على تلك المزارع.

جيم - بطالة الشباب

٧٠ - لا تزال هناك تحديات هائلة تواجه إيجاد فرص العمل للشباب، لا سيما في ظل المناخ الاقتصادي الحالي. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شاب عاطل عن العمل أو يعمل دون أجر أو لا يعمل بصورة كافية. وسيتطلب قلب هذا الوضع بصورة كبيرة زيادة الاستثمار الدولي. والاستثمار الأجنبي في قطاعي التعدين والزراعة واعد لكنه لم يوفر بعد على نطاق كبير فرص عمل للشباب.

٧١ - وقد تم تعيين رئيس للجنة الوطنية للشباب التي أنشئت حديثا، والتي تهدف إلى الشروع في تنفيذ برامج لتنمية قدرات الشباب بالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية. ويجري حاليا تحديد مكاتب اللجنة في فريتاون وتحديد أماكن لإنشاء مكاتب إقليمية لها.

٧٢ - وبدأ تنفيذ مشروع قيمته ٢٠ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات بتمويل من البنك الدولي، ويستهدف ١٨ ٠٠٠ شاب لتطوير الأعمال وفرص العمل من خلال برامج التدريب المهني في القطاعين الرسمي وغير الرسمي ودعم تنمية الأعمال التجارية وغيرها من المهارات. وسيتم أيضا في إطار المشروع توظيف حوالي ٣٠ ٠٠٠ شاب في مشاريع الأشغال العامة لإعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية للتنمية الاقتصادية.

عاشرا - التقدم المحرز في عملية التكامل

٧٣ - يقوم المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في سيراليون بمواصلة العمل معا لتحقيق التكامل بين الولايتين السياسية والتنموية للبعثة. وسيعقد المعتكف السنوي للفريق القطري والمكتب المتكامل في الأسابيع المقبلة لمواصلة تنفيذ مختلف عناصر الرؤية المشتركة للأمم المتحدة وفقا لأولويات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وولايتها.

حادي عشر - الاستنتاجات والتوصيات

٧٤ - أُحرز تقدم كبير في سبيل تعزيز بناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في سيراليون. ولكن الحاجة تدعو إلى ضمان عدم زوال المكاسب التي تحققت في عملية بناء السلام. ويشكل تفشي البطالة بين الشباب تحديا في سبيل استقرار البلد. كما أن من المهم للغاية أن تتواصل الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وإني أحث الحكومة في هذا الصدد على أن تبذل مساعيها لضمان توفير موارد كافية لدعم الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الفساد.

٧٥ - كما أن ما تم إبرامه مؤخرا من اتفاقات في ميدان التعدين يثير التفاؤل لدى سيراليون بشأن مستقبلها ويعد بتحقيق اكتفاء ذاتي من الناحية المالية في السنوات المقبلة. وإني أشعر بارتياح للجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل بلوغ المعايير التي وضعتها مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. إلا أنه عند المضي قدما بخطط الحكومة لتحقيق كامل المنافع التي يمكن أن يحققها البلد من موارده الطبيعية، وعلى النحو الذي يتفق مع قوانينه، فإنني أحث على اتباع نهج حذر عند تنفيذ الترتيبات المتعلقة باستغلال هذه الموارد. وفي هذا الصدد، تعلن الأمم المتحدة استعدادها لتقديم المساعدة اللازمة إلى الحكومة.

٧٦ - وبالنظر إلى الأزمة المالية العالمية، فقدتسبب التحدي المتمثل في تدبير قدر كبير من التمويل في أن أصبح تنفيذ برنامج الرئيس كوروما للتغيير أمرا بالغ الصعوبة. كما أن من المطلوب بشكل مماثل تقديم دعم إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لتنفيذ استراتيجية الرؤية المشتركة، التي تتواءم مع برنامج التغيير. وقد أثر عدم توافر الأموال لتنفيذ برنامج التغيير والرؤية المشتركة على خطط الحكومة الرامية إلى التشجيع على اتخاذ مبادرات أقوى لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. وإني أحث لجنة بناء السلام على أن تقوم، عند اضطلاعها بمهامها الأساسية، بدور رائد في المساعدة على تعبئة الموارد اللازمة.

٧٧ - وأشيد بالرئيس كوروما لالتزام حكومته بتعزيز حقوق النساء والفتيات وبإطلاق خطة العمل الحكومية لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). غير أنه ستلزم موارد لتعزيز مكاتب وحدة الدعم الأسري الموجودة في مراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية المعنية في البلد لتمكينها من التصدي بالشكل المناسب للعنف الجنسي والجنساني. كما أشيد بالرئيس كوروما لإنشاء برنامج للرعاية الصحية المجانية للحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة، الذي سيكون له تأثير إيجابي على الجهود المبذولة للتصدي لوفيات الرضع والوفيات النفاسية في سيراليون.

٧٨ - وستكون انتخابات عام ٢٠١٢ علامة فارقة في سبيل التقدم نحو توطيد دعائم الديمقراطية في سيراليون واختبارا حقيقيا للمؤسسات الانتخابية للبلد وللقيادة السياسية والأحزاب السياسية. وفي هذا الصدد، ومع أن المسؤولية الرئيسية عن السير السلمي للانتخابات ونتائجها ستقع على كاهل الحكومة والأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية، بل وشعب سيراليون، فإنه ينتظر من المجتمع الدولي أيضا أن يقوم بدور داعم مهم في هذا الصدد.

٧٩ - ومع اقترابنا من موعد انتخابات عام ٢٠١٢، فإني أدعو الأحزاب السياسية، بوصفها الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، على مواصلة الحوار وتسوية خلافاتها بما يتفق وروح البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل. كما أحث الأحزاب على الالتزام بما نصت عليه مدونة قواعد السلوك التي وضعتها لجنة تسجيل الأحزاب السياسية والعمل على نحو وثيق مع اللجنة الانتخابية الوطنية في الترتيب لانتخابات عام ٢٠١٢.

٨٠ - وأحث الحكومة على أن تنظر على سبيل الأولوية في التعجيل بتعزيز التماسك الوطني والمصالحة الوطنية. وأحث الحكومة أيضا على أن تعمل على تبديد القلق الذي أعربت عنه الأطراف صاحبة المصلحة في البلد بشأن ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الإثنية أو السياسية. كما أن إعلان الحكومة أنها

ستجري تحقيقا في عمليات الإعدام التي جرت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية توطيد دعائم السلام وأن يقوض التوازن الذي أرساه اتفاق لومي للسلام.

٨١ - ويمكن أن تؤثر التطورات في غيينا على بلدان اتحاد نهر مانو في المنطقة دون الإقليمية. وفي الوقت ذاته، لا بد من تكميل الإنجازات المتحققة في سيراليون بجهود موازية ترمي إلى تعزيز الاستقرار ومواجهة التحديات المشتركة لبلدان اتحاد نهر مانو. وإني أحث، في هذا الصدد، شركاء سيراليون في التنمية على العمل مع الاتحاد بصورة وثيقة.

٨٢ - وبالنظر إلى ضرورة مواصلة تقديم المساعدة إلى سيراليون في توطيد دعائم السلام؛ وتوفير الدعم لانتخابات عام ٢٠١٢؛ وتهيئة الظروف الملاءمة لتحقيق المصالحة الوطنية؛ والمضي قدما بالإصلاحات الرامية إلى تحقيق الحكم الرشيد؛ ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والتصدي لبطالة الشباب؛ وحشد دعم المانحين الدوليين، بالتنسيق مع لجنة بناء السلام، فإني أوصي بتجديد ولاية المكتب المتكامل لفترة إضافية مدتها سنة واحدة. وسيواصل المكتب، في السنة المقبلة، تنفيذ ولايته في إطار الرؤية المشتركة والأولويات المحددة في ولايته السابقة، مع التركيز بصورة خاصة على دعم عمليتي ترسيخ الأسس السياسية وتوطيد دعائم السلام في الوقت الذي يتأهب فيه البلد لإجراء انتخابات عام ٢٠١٢.

٨٣ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري للرئيس كوروما وحكومة سيراليون لما قدماه من دعم في تمكين المكتب المتكامل من أداء ولايته. كما أود أن أعرب عن امتناني لموظفي المكتب ومنظومة الأمم المتحدة في سيراليون لما يقومون به من عمل في تعزيز السلام والأمن في سيراليون في ظل القيادة القديرة لممثلي التنفيذي مايكل فون دير شولينبرغ. وأعرب عن تقديري الخالص أيضا للمساهمات التي لا تقدر بثمن المقدمة من شركاء سيراليون في التنمية والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.